النّحو والمعنى عند فاضل السّامرائي

Grammar and meaning at fadhel al samirai

أ.نسيم عصمان[1]

مخبر أبحاث في التراث الفكري والأدبي بالجزائر

تاريخ الاستلام:2019-04-21تاريخ القبـــــول:2019-09-29

الملخّص: نحاول في هذه الورقة البحثية الوقوف على ملامح التجديد في الدرس النّحوي عند أحد أعلام النحو العربي في العصر الحديث، وهو الدكتور فاضل السّامرائي، الذي استطاع هو الآخر أن يسلك طريقا غير مسبوق ويعرض رأيا غير معتاد في دراسة النحو العربي، جعل من السامرائي ظاهرة النّحو الحديث التي يكون لزاما على كلّ باحث الوقوف عندها، والتمعن في نهجها.

وقد كشف هذا البحث أنّ السامرائي أضاف المعنى إلى حيز الدراسة النحوية بعد أن كان غارقا في الشكلية التي سيطرت عليه طيلة هذه القرون بسبب نظرية العامل التي بنى عليها النحاة صناعتهم، لتجيء دراسة السامرائي للنّحو جامعة بين المبنى والمعنى.

الكلمات المفتاحية: النّحو العربي، المبنى والمعنى، الجملة العربية، العامل.

[1]جامعة باتنة01 الحاج لخضر-الجزائر .المخبر: أبحاث في التراث الفكري والأدبي بالجزائر.nassimosmane8@gmail.com

Abstract: In this paper we try to identify the features of innovation in the grammatical lesson in one of the flags of Arabic grammar in

moderne times Drfadhil Al-samurrai , who was able to take an unprecedented path and present an unusual opinion in the study of Arabic grammar.

This research reveled that Al-samurraiadded meaning to the grammatical study after being immeersed in the formality that dominated throughout thes centuries.

Keywords: Arabic grammar,structure and meaning,Arabic sentence, Grammatical Factor.

توطئة:إنّ دراسة النحو على أساس المعنى هو النهج الجديد، والإجراء البديع الذي سلكه السامرائي في دراسته النحوية الحديثة، يقول السامرائي: "إنّ دراسة النّحو على أساس المعنى، علاوة على كونها ضرورة فوق كل ضرورة، تعطي هذا الموضوع نداوة وطراوة وتكسبه جدة وطرافة، بخلاف ما هو عليه الآن من جفاف وقساوة..."[1]

ولقد كان هذا النهج انطلاقا منه من فكرة مفادها أنّ الأمر في الدرس النحوي لم يبق فيه مجال لتأصيلقواعد النحو و تبسيطها، ومن ثم تدوينها وتصنيفها كما هو المعتاد في الكتب والمؤلفات، إذ أنّ هذا الأمر قد نضج واحترق، واكتمل واكتهل وكما قيل: لم يُبق الأول فيه للأخر شيئا، لكن الذي أدركه السامرائي ووجده غائبا أو يكاد يكون

غائبا في الدرس النحوي هو المعنى، هذا الجانب الذي أغفله نحاتنا رحمهم الله من دراستهم، وأعطوه شيئا قليلا من اهتمامهم وعنايتهم، يقول السامرائي في بيان هذه الفكرة : " إنّ تأليف أي كتاب في النحو أيسر من موضوع هذا الكتاب بكثير، وذلك لأن الأحكام النحوية مذكورة مبينة في كتب النحو لا تكلفك إلا استخراجها وجمعها في كتاب واحد على حسب الخطة التي تريدها، وأما هذا الموضوع فليس فيه أمر جمع أحكام نحوية، ولا ذكر قواعد مبينة، وإنما هو تفسير للجملة العربية، وتبيين لمعاني التراكيب المختلفة"[2].

مشكلة الدراسة وهدفها: انطلاقا من كلام السّامرائي السابق، وما قرره حول أهمية المعنى في الدراسة النّحوية وما ارتآه من منهج في دراسته، يمكن لنا أن نبلور إشكالية هذا المقال على النحو التالي:

هل استطاع السامرائي أن يتجاوز النظرة الشكلية التي كانت سائدة في الدرس النحوي القديم؟ وبتعبير آخر أقول: هل اكتمل الدرس النحوي في صورته التامة الجامعة بين المبنى والمعنى عند فاضل السامرائي؟هذا ماسنراه في تحليلنا لبعض القضايا التي بحثها السامرائي في دراسته النحوية.

وبهذا التفصيل يتضح للقارئ أنّ الهدف الرئيس الذي أسعى إليه من وراء هذا المقال هو إبراز صورة الدرس النحوي في ظلال المنهج الجديد الذي انتهجه السامرائي في الدراسات الحديثة، والمتمثل أساسا في تجاوز الشكلية النحوية القديمة وإعطاء العناية الأولى للمعنى على حساب المبنى، فليس الهدف الأساس من وراء هذا المقال هو معالجة أو تحليل القضايا النّحويةفي حدّ ذاتها، بقدر ما هو بيان وإظهار لهذا الجانب الذي أضافه السامرائي في الدراسة النحوية، أقصد جانب المعنى، ومن ثم يتضح أيضا للقارئ السر في اختيار عنوان المقال: "النّحو والمعنى عند فاضل السّامرائي".

ولبيان ذلك سطرت العنصر التالية:

- علم النّحو: المفهوم والموضوع.
- تلازم النّحو والمعنى عند السامرائي.

- قضايا نحوية: تحليل ومقارنة.

وهذا الأخير هو الجانب التطبيقي لهذه الدراسة، نقف فيه على المنهج النحوي الجديد عند السامرائي من خلال تحليلنا لبعض القضايا النحوية التي أثارها السامرائي في كتابيه: معاني النحو، والجملة والمعنى.

1 علم النّحو: المفهوم /الموضوع: وتتعدد تعاريف النّحو ومفاهيمه قديما وحديثا تبعا للاختلاف الحاصل بين النحويين في تحديد دائرة بحثه وموضوعه.

فمن النحاة من قصره على البحث في أواخر الكلم، وهو الشائع عند القدامى المتأخرين، حتى سموه علم الإعراب، كما صرح بذلك أبو القاسم الزجاجي، جاء في كتابه الإيضاح في علل النحو: "..... ويسمى النحو إعرابا، والإعراب نحوا سماعا، لأن الغرض علم واحد"[3].

وفي هذا الصدد أيضا يقول الصبان: "واصطلاح المتأخرين تخصيصه بفن الإعراب والبناء، وجعله قسيم الصرف"[(4)].

وبناء على هذا المذهب يعرف النحو بأنه: "علم يبحث في أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء".

ومن النحاة من وسع دائرته ليشمل علم الصرف وأبوابه، كما هو صريح تعريف ابن جني:

"النّحو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير..."[5].

وهذا هو الرأي الذي كان عليه نحاتنا الأوائل، وهو ما يبرر لنا وجود مباحث صرفية كثيرة في كتبهم ومؤلفاتهم، ونحن لو رجعنا إلى كتاب الصناعة النحوية لسيبويه لوجدنا ذلك واضحا جليا، ومأخذ القوم كما يبدوا من كلام ابن جني هو المعنى اللغوي للنحو وهو القصد، فالنحو عندهم هو القصد إلى جهة كلام العرب وانتحاء طريقتهم في الكلام، وهو بهذا المنحى يشمل الكلمة المفردة التي هي موضوع علم

الصرف، ويشمل التراكيب والجمل التي هي موضوع علم النحو، إذ الكل جنوح وقصد لكلام العرب.

ومنهم من ربطه بعلم المعاني، وهذا الرأي هو الذي مضى عليه جماعة من دعاة التجديد في العصر الحديث، وعلى رأسهم: إبراهيم مصطفى، وتلميذه مهدي المخزومي، وتمام حسان وغيرهم، يقول إبراهيم مصطفى في فاتحة كتابه إحياء النحو: "فإنّ النّحو كما نرى وكما يجب أن يكون هو قانون تأليف الكلام، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجمل مع الجمل، حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها "[6].

ولذلك نجد تلميذه المخزومي يصف علماء المعاني بالنحاة الحقيقيين، جاء في كتابه: في النحو العربي نقد وتوجيه: " ... ولا يمثل ذلك إلا جانبا ضئيلا من جوانب الدرس النحوي الحق، الذي استأثر به دارسون آخرون، سمّوا بعلماء المعاني، وهم النحاة الحقيقيون فيما أزعم"[7].

وأصل هذا الفكر أو الاتجاه يعود إلى جهود العلامة عبد القاهر الجرجاني وما كتبه حول نظرية النظم المشهورة، وإلى هذه الحقيقة أشار مصطفى إبراهيم بقوله: " وقد كان أبو بكر يبدي ويعيد في أنّها معاني النحو، فسمّوا علمهم علم المعاني وبتروا الاسم هذا البتر المضلل.....إلى أن قال.....ولقد آن لمذهب عبد القاهر أن يحيا وأن يكون هو سبيل البحث النحوي"[8].

وأصحاب هذا الاتجاه يرفضون التعريف الأول ويتبرمون منه، ويضيقون به ذرعا لأنّ فيه تضييقا شديدا لدائرة البحث النحوي وتقصيرا لمداه، وحصر له في جزء يسير مما ينبغي أن يتناوله، كما يرفضون التعريف الثاني لأن فيه تلفيقا وخلطا بين علمين متباينين، يقول مهدي المخزومي في هذا :" ولم تكن الكلمة لتكون موضوع علم النحو، إذ لها مجال آخر، وباحثون آخرون"[9].

وهناكمن النحويين من يفصل علم النحو عن علم المعاني، وهذا هو الغالب على المنهج النحوي القديم، الذي انماز بالشكلية والبنائية، يقول

إبراهيم مصطفى: "وفصلوا علم المعاني عن النحو فصلا أزهق روح الفكرة وذهب بنورها، وقد كان أبو بكر يبدئ ويعيد أنها معاني النحو، فسموا علمهم (علم المعاني) وبتروا الاسم هذا البتر المضلل"[10].

ولذلك تجد النحاة شكليين في صناعتهم؛ أعني المتأخرين خاصة، وأنت تلمس هذه الشكلية في ثنايا مؤلفاتهم، فلو رجعت إلى كتب النحو لوجدت مواضع تقديم الفاعل على الفعل، والمفعول على الفعل، أو على حد تعبيرهم: تقديم المعمول على العامل وكذلك المبتدأ على الخبر والعكس، ولو جدت شروط الحذف وضوابطه، وكذا قرائنه وأنواعه، وسائر قواعد النحو كذلك، دون إشارة إلى المعنى والغرض المنطوي وراء ذلك، اللهم إلا بعض الإشارات القليلة، وذلك نادر جدا.

والسؤال الذي يطرح نفسه دائما هو أين المعنى؟

والجواب قد سبق في قول إبراهيم السابق.

وهذا النحو هو الذي يعرفه طلابنا، وحتى بعض أساتذتنا، ويدرس في جامعتنا ومدارسنا.

هذه هي ملخص أقوال وآراء النحاة والباحثين التي دارت حول مفهوم النحو وموضوعه على سبيل التمحيص والتقصي الدقيق فيما أزعم.

وبعد هذا العرض اليسير حول الخلاف الموجود في تحديد دائرة النحو، انتقل لأبين موقف السامرائي اتجاه موضوع علم النحو العربي.

جاء في كتابه معاني النحو: "فإنه من المعلوم أن علم النحو يعني أول ما يعنى بالنظر في أواخر الكلم وما يعتريها من إعراب وبناء، كما يعنى بأمور أخرى على جانب كبير من الأهمية كالذكر والحذف، والتقديم والتأخير، وتفسير بعض التعبيرات..."[11].

والذي نخلص إليه من هذا القول، أن السامرائي يرفض أن يكون موضوع علم النحو مقتصرا في بحثه على أواخر الكلم، كما يشير هذا القول إلى أن علم الصرف ليس داخلا في حقيقة علم النحو، بدليل أنه ذكر قضايا النظم والتركيب كالإعراب والتقديم والتأخير، والحذف

والإضمار وغيرها، دون إشارة إلى الكلمة المفردة التي هي موضوع علم النحو، فعلمنا من كلامه هذا أنها خارجة عن صميم هذا البحث .

لكن بقي أن يقال : هل السامرائي ربط علم النحو بعلم المعاني؟

الجواب: نعم، فقد صرح بذلك في مواضع كثيرة من كتاباته ومصنفاته، ومن ذلك ما جاء في مقدمة كتابه معاني النحو :" إنّ دراسة النحو على أساس المعنى، علاوة على كونها ضرورة فوق كل ضرورة، تعطي هذا الموضوع نداوة وطراوة وتكسبه جدة وطرافة، بخلاف ما هو عليه الآن من جفاف وقساوة. "[12].

ثم إن كتاباته وعمله في ميدان النحو خير دليل على ذلك، ككتاب معاني النحو وكتاب الجملة والمعنى، وكتاب معاني الأبنية، وإن كان هذا الأخير في علم الصرف بل إني لا أبالغ إذا ما قلت إن اعتناء السامرائي بالمعنى قد فاق أولئك الذين رفعوا عقيرتهم بذلك.

2 تلازم النّحو والمعنى عند فاضل السامرائي: نظر الدكتور فاضل في النّحو العربي وأعاد النظر، وتأمل في مناهج النحاة وأطال التأمل، فوجد أنّ الدراسات القديمة قد نهجت طريقا واحدا، وسلكت سبيلا مشتركا في دراسة النحو، إذ جنح أغلب النحاة إلى تأصيل قواعد النحو وبيان أحكامه، دون النظر في تفسير تراكيبه، والبحث عن المعاني التي انطوت وراء أساليبه.

ويذكر الدكتور مهدي المخزومي أن سبب شكلية النحو العربي يعود إلى نظرية العامل التي بنى عليها النحاة قواعدهم[13]، فنتج عن ذلك أن تورط فيها قدامهم ومحدثوهم إلا قليلا منهم في تعليل الأحكام النحوية بالعلل الفلسفية مثل قولهم: إن الفاعل يجب أن يتأخر عن الفعل، لأن الفعل عامل فيه، والمؤثر يجب أن يتقدم على المتأثر به، وهذا حكم عقلي لا لغوي، ومثل قولهم أو بتعبير أدق خلقهم لأبواب وهمية ليست من طبيعة اللغة في شيء، كقولهم بباب التنازع، وباب الاشتغال وغيرها فألزموا الناس قواعد هي من نتاج النظر العقلي وحده، وأهملت الحلول اللغوية التي هي أجدر بالرعاية في المباحث

اللغوية، ولذلك تعقدت مسائل النحو، وصار درسا في الجدل يعرض النحاة فيه قدرتهم على التحليل العقلي، بما كانوا يفترضون من مشكلات وما يقترحون لها من حلول، أما الجدوى من دراسة النحو ووظيفته في الكلام فأمر له المنزلة الثانية من دراسة النحو.

ولم تكن هذه النظرة الشكلية لتمس علم النحو فقط، بل إن الأمر نفسه نجده في علم الصرف، جاء في مقدمة كتاب معاني الأبنية للسامرائي: " إنّ اللغويين ويا للأسف لم يولوه ما يستحق من الأهمية، فإنهم نظروا بصورة خاصة في شروط الصيغ ومقيسها ومسموعها، وقعدوا لذلك القواعد، أما مسألة المعنى فإنهم كانوا يمرون بها عرضا"[14].

ومن هذه النظرة خلص السامرائي إلى فكرة جديدة مفادها أنّ الأمر في الدرس النحوي لم يبق فيه مجال لتأصيل قواعد النحو، وبيان أحكامه وشرحها وتبسيطها كما هو المعتاد في الكتب، فإن هذا الأمر قد نضج حتى احترق، وكما قيل: لم يبق فيه الأول للآخر شيئا، لكن الشيء الأهم من ذلك هو المعنى، والنظر في التراكيب النحوية وما انطوت عليه من دلالات، فالأوجه النّحوية كما يرى الدكتور فاضل ليست مجرد استكثار من تعبيرات لا طائل تحتها كما يتصور بعضهم، وإن جواز أكثر من وجه تعبيري ليس معناه أن هده الأوجه ذات دلالات معنوية واحدة، وأن لك أن تستعمل أيها تشاء كما تشاء، وإنما لكل وجه دلالته، فإذا أردت معنى ما لزمك أن تستعمل التعبير الذي يؤديه، ولا يمكن أن يؤدي تعبيران مختلفان معنى واحد.

ومن هنا جاءت دراسة السامرائي للنّحو على أساس المعنى استدراكا واستكمالا لأعمال القدامى، وجاءت مصنفاته حاملة ومعبرة عن هذه النهج الجديد في دراسة النحو مثل : كتاب معاني النحو، كتاب الجملة والمعنى، كتاب معاني الأبنية ، وهي مؤلفات تشف لنا عن هذا الإبداع الذي قدمه السامرائي للنحو العربي، تاركة بصمتها في تاريخه الطويل الذي يمتد على طيلة هذه القرون، يقول السامرائي مبينا عن نهجه الجديد هذا : " إن دراسة النحو على أساس المعنى،

علاوة على كونها ضرورة فوق كل ضرورة، تعطي هذا الموضوع نداوة وطراوة وتكسبه جدة وطرافة بخلاف ما هو عليه الآن من جفاف وقساوة "[15].

3 قضايا نحوية: تحليل ومقارنة: هذا العنصر كما قلت هو الجانب التطبيقي لهذه الدراسة، نسلط فيه الضوء على بعض القضايا النحوية التي تناولها السامرائي في دراساته، وارتأيت أن تكون الدراسة تحليلية ومقارنة في نفس الوقت، حتى نقف من ورائها على المفارقة الهائلة بين دراسة السامرائي الحديثة والدراسة القديمة، ويظهر لنا إبداع السامرائي وتجديده.

وهذه القضايا هي: قضية الإعراب، قضية التقديم والتأخير، قضية الحذف والإضمار، وبدءا مع قضية الإعراب التي هي أكبر قضايا النحو العربي.

3-1 الإعراب:الإعراب في اللغة الإبانة، يقال: أعرب الرجل عن حاجته أي أبان عنها، جاء في أسرار العربية: "أما الإعراب ففيه ثلاثة أوجه: أحدها أن يكون سمي بذلك لأنه يبين المعاني مأخوذة من قولهم: أعرب الرجل عن حاجته إذا بينها، ومنه قوله عليه السلام: الثيب تعرب عن نفسها أي تبين وتوضح، فلما كان الإعراب يبين المعاني سمي إعرابا، والوجه الثاني أن يكون سمي إعرابا لأنه تغير يلحق أواخر الكلم من قولهم: عربت معدة الفصيل إذا تغيرت..."[16].

ومن هذا التعريف يمكن لنا أن نستنبط تعريفيين دقيقين للإعراب في الاصطلاح النحوي:

1- الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالحركات الإعرابية.

2- الإعراب تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه .

وقد اقتصر السامرائي على التعريف الأول فقال:" وهذا المعنى اللغوي، يعني الإبانة هو الأصل لمعنى الإعراب في النحو"[17].

وما ذكره السامرائي حسن وهو الأشهر، إلا أن التعريف الثاني له نصيبه أيضا من الصحة، وإن كان لا يرتقي إلى درجة التعريف الأول في الدقة، لكونه أقرب إلى الشكلية منه إلى المعنى.

ولبيان أهمية الإعراب نذكر التعليل الذي ذكره السامرائي في كتابه نقلا عن الزجاجي رحمه الله، قال ما نصه: " فإن قال قائل : قد ذكرت أنّ الإعراب دخل عقب الكلام، فما الذي دعا إليه؟

فالجواب أن يقال: إنّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة و مضافة إليها، ولم تكن في صورها تنبئ عن هذه المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إذا أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني"[18].

وهذا قول جميع النحويين إلا أبا عليّ قطربا، فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال وقال :" لم تعرب العرب كلامها للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها البعض وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، فكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام"[19].

وقد ذهب إبراهيم أنيس من المحدثين مذهب قطرب للحجة نفسها فقال ما نصه: "الذي يظهر والله أعلم أن تحريك أواخر الكلمات كان صفة من صفات الوصل في الكلام شعرا أو نثرا، و لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة ، بل لا تعدوا إلا أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض"[20].

وفساد مذهب قطرب وإبراهيم أنيس أوضح من أن نستدل عليه، ولا يرتقي تعليلهما لأن يناهض حجة الجمهور، يقال السامرائي: " وكون الإعراب علما على المعاني هو الرأي المقبول الواضح البين، إذ لو كانت الغاية منه الخفة عند درج الكلام، ما التزمته العرب بهذا

الالتزام ومن أوضح الأمور على هذا أنه لو قرأ أحد قوله تعالى : «أنَّ اللهَ بَريء من المشركينَ ورَسُولُه» بالجر لاختل المعنى وفسد.

قلت : ويكفي أن يعلم أن حادثة كهذه هي التي أدت إلى وضع علم النحو كما ذكر ذاك أصحاب التراجم.

هذا وقد سرد السامرائي أمثلة عديدة لتوهين ذلك المذهب، كما سيأتي تحليل ذلك في موضعه، مما أغنى عن ذكرها هنا.

3-1-1معاني الإعراب:ذهب كثير من النحويين إلى أن الرفع علم الفاعلية وبقية المرفوعات مشبهة به، والنصب علم المفعولية وبقية المنصوبات ملحقة بالفاعل والجر علم الإضافة[21].

وقيل بل المبتدأ والخبر هما الأول والأصل في استحقاق الرفع، وبقية المرفوعات محمولة عليهما، ونسب هذا القول إلى سيبويه وابن السراج[22].

وكل فريق من هؤلاء أدلى بدلوه واحتج بحجته، وكل ما قيل في ذلك هي حجج فلسفية تنافي روح اللغة وطبيعتها.

والصواب في ذلك كما قال السامرائي هو ما رجحه العلامة الرضي من أن الرفع علم العمدة، والنصب علم الفضلة، والجر علم الإضافة.[23]

3-1-2 الغرض من الإعراب:يذكر السامرائي أنّ للإعراب أغراضا وفوائد عديدة حرمت منه اللغات المبنية، وأهم هذه الأغراض هي:

الإبانة عن المعاني:سبق أن رأينا أن الإعراب في اصطلاح النحاة هو الإبانة عن المعاني بالحركات، وأن ذلك محل إجماع بين أهل اللغة، ولم يخالف في ذلك إلا قطربا من القدامى، وإبراهيم أنيس من المحدثين، وقد أشرنا إلى فساد مذهبهما، ويذكر السامرائي هنا أمثلة عديدة تكشف عن مدى أهمية الإعراب في الإبانة عن المعاني منها:

- لو قلت: ما أحسنَ زيدًا لكنت متعجبا، ولو قلت: ما أحسنَ زيدٌ لكنت نافيا ولو قلت ما أحسنُ زيد لكنت مستفهما عن أي شيء منه حسن، فلو لم تعرب، لالتبس التعجب بالنفي بالاستفهام[24].

-ومنه المثال المشهور: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فإنه يجوز في تشرب الرفع والنصب والجزم، ولكن المعنى يختلف في كل حالة[25]، فالجزم عطف على تأكل، ويكون معنى الجملة حينئذ النهي عنهما جميعا، فكأنه قال: لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن، والنصب معناه النهي عن الجمع بينهما وإباحة كل واحد على حدة، وأما الرفع فعلى الاستئناف ويكن معنى الجملة النهي عن أكل السمك على أية حالة، ومباح شرب اللبن على أية حال، فكأنه قال: ولك شرب اللبن.

-ومن ذلك قولهم :" بكم ثوبك مصبوغ، وبكم ثوبك مصبوغا " فبينهما فرق يختلف المعنى فيه، وهو أنك إذا نصبت مصبوغا كان انتصابه على الحال، والسؤال واقع عن ثمن الثوب وهو مصبوغ، وإن رفعت مصبوغا رفعته على أنه خبر المبتدأ الذي هو ثوبك، وكان السؤال واقعا عن أجرة الصبغ لا عن ثمن الثوب[26].

وتوضيح ذلك أن مصبوغا في الجملة الأولى منصوب على الحالية، والحال كما يقرر النحاة وصف لصاحبها قيد لعاملها، ومعنى هذا الكلام أن دلالتها آنية غير لازمة لصاحب الحال، قال ابن مالك[27]:

الحال وصف فضله منتصبُ مفهم في حال كفردا أذهبُ

تقول: جاء زيد والشمس مشرقة: تعني أن المجيء كان مقيدا بهذا الوقت، بشروق الشمس.

وعلى ذلك يكون مصبوغا قد قيد العامل، فأصبح السؤال عن ثمن الثوب حالة كونه مصبوغا.

بخلاف الجملة الثانية فإن مصبوغا مرفوع على أنه خبر، والخبر وصف للمبتدأ فهو منزل منه منزلة النعت للمنعوت، والمتقرر عند النحاة أن النعت والمنعوت شيء واحد، فقولك مثلا: زيد قائم، زيد هو نفسه قائم، وقائم هو نفسه زيد، ولذلك لم يجوّز النحاة إضافة المنعوت للنعت بناءً على أن الشيء لا يتعرف ولا يتخصص بنفسه.

وبعد هذا البيان أمكن لنا أن نفهم لماذا كان السؤال متوجها إلى أجرة الصبغ لا إلى ثمن الثوب في المثال الثاني.

فأنت تلحظ أنّ تغير الحركة الإعرابية من النصب إلى الرفع قد ساهم في تغير دلالة الجملة كلها.

-ومن الأمثلة أيضا قولك: "هذا غلامًا أحسنُ منه رجلاً: يريدون بيانه في شخص واحد، أي هذا عندما كان غلاما أحسنُ منه عندما صار رجلاً، فإن قلت: هذا رجل أحسنُ منه غلام، كنت قصدت شخصين، أي هذا رجل، وهناك غلام أحسن منه"[28] ثم إن بناء الجملة يتغير من جملة بسيطة إلى جملة مركبة.

ونظير هذا المثال قولنا: هذا بُسرًا أطيبُ منه رطبًا، فنحن فضلنا التمر حالة كونه بسرًا على حالة كونه رطبا، فإن قلت: هذا بسرٌ أطيب منه رطبٌ بالرفع، كان المعنى: أن هذا البسر هناك رطبٌ أطيب منه.

- ومن ذلك قولنا: "كيف أنت ومحمدٌ، وكيف أنت ومحمداً، ففي العطف بالرفع يكون السؤال عن كل واحد منهما، أي كيف أنت وكيف محمد، وبالنصب يكون عن العلاقة بينهما"،[29] أي كيف أنت مع محمد، وتكون الواو للمعية.

- ومن ذلك قولك: "كم رجلاً عندك قال الحق، وكم رجلٍ عندك قال الحق، ففي حالة نصب ما بعد كم تكون كم استفهامية، والسؤال عن عدد الرجال الذين قالوا الحق عنده، وفي حالة جره تكون كم خبرية، ويراد بها التكثير"[30] ويصير معنى الجملة: كثير من الرجال عندك قالوا الحق.

والفرق بين الجملتين أنك في الأولى وهي الاستفهامية تنتظر جوابا، وفي الثانية وهي الخبرية لا تنتظر جواباً.

ومن الطرائف الجميلة التي ذكرها السامرائي في كتابه معاني النحو، والتي تبين عن مدى أهمية الإعراب ودوره في الإبانة عن المعاني، ما رُوى عن الكسائي أنه قال: «اجتمعت وأبو يوسف القاضي عند هارون الرشيد، فجعل أبو يوسف يذم النحو ويقول ما النحو؟ فقلت -وأردت أن أعلمه فضل النحو-: ما تقول في رجلٍ قال

لرجلٍ: أنا قاتلٌ غلامَك، وقال له آخر أنا قاتلُ غلامِك، أيهما كنت تأخذ بـه؟ قـال آخـذهما جميعـا، فقـال لـه هـارون: أخطـأت -وكـان لـه علـمٌ بالعربيـة-فاستحيا أبو يوسـف، وقـال كيـف ذلـك؟ فقـال الكسـائي: الـذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنـا قاتلُ غلامِك بالإضـافة، لأنـه فعل ماضي، وأما الذي قال: أنـا قاتلٌ غلامَك بـدون إضـافة فإنـه لا يؤخـذ، لأنه مستقبل لم يكن بعد[31].

السـعة فـي التعبيـر:إن الإعـراب يعطـي المـتكلم سـعة فـي التعبيـر وحرية في الكلام فيقدم ويؤخر من دون لبس، إذ يبقى الكلام مفهومـا، وذلك لأن المفردة تحمل معها ما يدل على وظيفتها اللغوية،[32] وهذا ما حرمت منه اللغات المبنيـة، فهـي تتبـع طريقـة حفظ المراتـب، لأن أي تغيير في موقع الكلمة يلبس المعنى، فلا يمكـن فـي اللغـة المبنيـة تقديم المفعول به وتأخير الفاعل مثلا، بل لابد للمتكلم أن يسير علـى طريقة واحدة في التعبير.

جاء في شرح السيرافي على الكتاب فـي قولـه: (ضـرب زيـداً عبـدُ الله)، "إنما قدموا المفعول هنا على الفاعل لدلالـة الإعراب عليـه، فلم يضر من جهة المعنى تقديمه واكتسبوا بتقديمه ضـربا من التوسـع فـي الكلام، لأن في كلامهم الشعر المقفى والكـلام المسـجوع، وربمـا اتفق أن يكون السجع في الفاعل فيؤخرونه".[33]

فإن قال قائل: فأنت تقول: ضرب هذا هذا، وأكـرم موسـى عيسـى، وتقتصر في البيان على المرتبة.

قيل هذا شيء قادت إليـه الضـرورة لتعذر ظهور الإعراب فيهمـا، ولو ظهر الإعراب فيهما أو فـي أحدهما، أو وجدت قرينـة معنويـة أو لفظية، جاز الاتساع بالتقديم والتأخير، نحو ضرب عيسى زيدٌ.[34]

وإليك مثال يوضح كيف يعطي الإعراب السعة في الكلام:

فمثلا جملة: أعطى محمدٌ خالداً كتاباً، يمكن صوغها في عدة صور مع بقاء المعنى العام واحداً.

تقول: أعطى محمدٌ خالدا كتابا، هذا هو الأصل.

وتقول: أعطى خالدا كتابا محمدٌ، ومحمد أعطى خالدا كتابا، خالدا أعطى محمدٌ كتابا، كتابا أعطى محمدٌ خالدا...

الدقة في المعنى: للإعراب فائدة جليلة علاوة على ما سبق، وهي أنه يمنح اللغة غناءً ودقة في التعبير عن المعاني، ويمكّن المتكلم من التعبير بدقة عن المعاني التي يريدها مما لا نجد نظيره في اللغات المبنية.

لنعد إلى الجملة التي ذكرناها آنفا وهي (أعطى محمدٌ خالداً كتاباً) نجد أن لكل صورة ذكرناها معنى جديدا لا نجده في الجملة الأخرى مع أن المعنى العام واحد وتوضيح هذا الأمر بصورة مختصرة أنك تقول:

- أعطى محمدٌ خالداً كتاباً، هذه الجملة الفعلية تقال والمخاطب خالي الذهن عن الموضوع فهو إخبارٌ بما لا يعلم عنه المخاطب شيئا.
- محمد أعطى خالدا كتابا، المخاطب يعلم أن شخصا ما أعطى خالدا كتابا ولكنه لا يعلم المعطي، أو يظن أنه غير محمد، فهو يعتقد أنه سعيد مثلا، فتقدم المسند إليه لإزالة الوهم من ذهنه.
- خالدا أعطى محمد كتابا، المخاطب يعلم أن محمدا أعطى كتابا شخصا ما ولكنه يجهل هذا الشخص، أو يظن أنه غير خالد، فتقدم له المفعول ليزول عنه هذا الوهم.

وغير ذلك من المعاني المتولدة عن كل تركيب.

3 2 التقديم والتأخير: يقول العلامة عبد القاهر الجرجاني في صدد بيان هذا الفن: "هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفترّ لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطُف عندك، أن قدم فيه شيء، وحول اللفظ من مكان إلى مكان".[35]

وقد عُني الدكتور فاضل بهذا الفن عناية فائقة في دراساته النحوية، وجاءت كتبه مستفيضة بذلك، بخصوص الكتب التي عنيت بالدراسة

البيانية للقرآن الكريم، غير أني هنا سأقتصر على بعض النماذج التي ذكرها السامرائي في كتابه معاني النحو، وما قدمه من تفسيرات ومعان في بحثه، إما ناقلا وإما مبدعا، تتماشى ومنهجه الذي أعلنه في مقدمة كتابه.

1 2 3 التقديم والتأخير في باب المبتدأ والخبر: الأصل في الكلام أن يتقدم المبتدأ، ويتأخر الخبر، يقول ابن مالك:[36]

والأصلُ في الأخبار أن تُؤخر وجوّزوا التقديم إذ لا ضرَرا.

وإذا تقدم الخبر على المبتدأ فلغرض من الأغراض التي يستدعيها المقام كما سيأتي بيان ذلك.

وقبل أن نذكر تلك الأغراض ينبغي أن نفهم أصلا مهما في صورة تأليف الجملة العربية، يقول السامرائي: "إن الأصل في الجملة التي مسندها فعل، أن يتقدم الفعل على المسند إليه نحو: (يقوم زيدٌ) فإن تقدم المسند إليه على الفعل نظرنا في سبب هذا التقديم، كما أن الأصل في الجملة التي مسندها اسم أن يتقدم المسند إليه على الاسم، أو بتعبير آخر أن يتقدم المبتدأ على الخبر نحو: زيد قائمٌ، فإن تقدم الخبر على المبتدأ نظرنا في سبب ذلك"،[37] وهذا الأخير هو ما يعنينا الآن في هذا العنصر، فما هي أغراض تقديم الخبر على المبتدأ؟

التخصيص: إذا كان المخاطب خالي الذهن مما ستخبره، قدمت له المبتدأ فتقول: زيد قائمٌ، ومحمدٌ منطلقٌ فهذا إخبار أوليٌ لا يعلمه السامع، ولكن إذا كان السامع يظن أن زيدا قاعدٌ أو جالس مثلا، ينبغي أن تقدم الخبر لإزالة الوهم من ذهنه فتقول له: قائم زيدٌ.[38]

فتكون جملة: "زيد قائم"، متوجهة إلى شخص خالي الذهن من المعلومة، وتكون جملة "قائمٌ زيدٌ" تصحيحا للوهم الذي في ذهن السامع وتخصيصا للمعلومة بأحدهما دون الآخر، إذ كان يظن عمراً قائما مثلا، فتقول له: قائمٌ زيد وليس قائماً.

جاء في الطّراز: "فقولنا: زيدٌ منطلقٌ، إخبارٌ لمن يجهل انطلاقه، وقولنا: منطلقٌ زيدٌ، إخبار لمن يعرف زيداً وينكر انطلاقه، فتقديمه اهتمام بالتعريف بانطلاقه". [39]

الافتخار:كقولهم: تميميٌ أنا، فثمة فرق بين قولهم: (أنا تميمي) (وتميمي أنا) فالأولى إخبار عن نفسه بأنه تميمي، أما الثانية فللفخر بنفسه وقبيلته.[40]

ولسائل أن يقول: لماذا لم يقل السامرائي: إنّ التقديم هنا لم يفد الاختصاص مثل الأول؟

والجواب أن المقام اقتضى ذلك، فهو في مقام الفخر والانتساب إلى قبيلته، ولذلك يجوز في موطن آخر أن يفيد الحصر إذا اقتضى ذلك المقام، هذا وإن دلالة الحصر قد تكون مفهومة من كلا التعبيرين لكون المسند معرفة، والمتقرر عند النحاة أن تعريف المسند قد يفيد القصر والحصر أحيانا.

التفاؤل والتشاؤم: كقولك: ناجحٌ زيدٌ، ومقتولٌ إبراهيم، إلى غير ذلك من أغراض التقديم الكثيرة.

- والأمر نفسه مع الخبر إذا كان جاراً ومجروراً أو ظرفاً فهو شبيه بالموضوع السابق، تقول: زيدٌ في الدار، فهذا إخبارٌ أولي والمخاطب خالي الذهن من المعلومة فإذا قلت: في الدار زيدٌ، كان المعنى أن المخاطب ينكر أن يكون زيدٌ في الدار، أو يظن أنه في المكتب مثلا،[41] فقدم الجار والمجرور لإزالة اللبس على المخاطب وإفادة الاختصاص.

ومنه قوله تعالى: (لهُ الملكُ وله الحمدُ) التغابن01، قدم الظرفان ليدل بتقديمهما على معنى اختصاص الملك والحمد بالله عز وجل لا بغيره، ولو قال (الملك له) لكان إخبارا بأن الملك له دون نفيه عن غيره، فتقديم الظرف أفاد حصره عليه واختصاصه به دون غيره.

بينما ليس الأمر كذلك في قولنا: في الدار رجلٌ، فإن التقديم هنا واجب لابد منه للقاعدة النحوية المعروفة: "العرب لا تبتدأ بالنكرة إلا إذا حصلت إفادة"، قال ابن مالك:[42]

ولا يجـــوزُ الابتـــدا بـــالنكرة مـــا لـــم تُفـد كعنـدَ زيـد نمـرة

3 2 2-تقديم المبتدأ على الفعل: وبتعبير أهل الكوفة تقديم الفاعل غلى الفعل، وهي مسألة خلافية معروفة: هل يجوز أن يتقدم الفاعل على فعله أو لا؟ فالبصريون لم يجيزوا ذلك، وما ورد عن العرب يعربونه مبتدأ وليس فاعلا، وهذا الرأي الذي مضى عليه الدكتور فاضل كما هو واضحٌ من العنوان، والكوفيون أجازوا أن يتقدم الفاعل على فعله، وقد تبنى هذا الرأي جماعة من المحدثين كإبراهيم مصطفى وتلميذه المخزومي وغيرهما كثر.

وكل ما قيل في المسألة هي حجج فلسفية تنأى عن طبيعة اللغة وروحها، مما أغنى عن ذكرها في هذا الموطن، والفيصل الذي يستأصل شأفة النزاع في هذه المسألة هو التعبير بمصطلح المسند والمسند إليه.

وقد سبق أن رأينا أن الأصل في الجملة التي مسندها فعل أن يتقدم الفعل على المسند إليه، وبالتعبير الاصطلاحي أن يتقدم الفعل على الفاعل، فإن تقدم المسند إليه على الفعل نظرنا في سبب ذلك.

ومعنى هذا الكلام أنك تقول: قام سعيدٌ، هذا هو الأصل، وما جاء عن أصله لا يسأل عن علته، أما إذا قلت: سعيدٌ قام، نظرنا في سبب ذلك، ومن الأغراض التي ذكرها السامرائي في هذا الباب:

التخصيص أو الحصر: إذا قلت: أعانني سعيدٌ، كان إخباراً ابتدائيا والمخاطب خالي الذهن، فإن قلت: سعيدٌ أعانني، فقد خصصت سعيداً بالإعانة وقصرتها عليه،[43] وذلك بأن يكون المخاطب يظن أن الذي

أعانك عمرو مثلا، أو يشك في أنه سعيد، فجئت له بالمسند إليه مقدما، ليزول عنه هذا الشك وتتحدد المعلومة في ذهنه.

تحقيق الأمر وإزالة الشك:كقولك: هو يغيث الملهوف لمن يظن أنه لا يفعل ذلك فأنت لا تريد أن تقصر إغاثة الملهوف عليه وتحصرها فيه، ولكنك أردت أن تزيل الشك من ذهن السامع،[44] فجئت بالمسند إليه مقدما وأخرت الفعل ، يقول العلامة عبد القاهر: " والقسم الثاني أن لا يكون القصد إلى الفاعل على هذا المعنى، ولكن على أنك أردت أن تحقق على السامع أنه قد فعل، وتمنعه عن الشك، فأنت لذلك تبدأ بذكره، وتوقعه أولا، ومن قبل أن تذكر الفعل في نفسه، لكي تباعده بذلك من الشبهة وتمنعه من الإنكار، أو من أن يظن بك الغلط أو التزيد، ومثله قولك: هو يعطي الجزيل وهو يحب الثناء"،[45] ولا تريد أن تزعم أنه ليس هاهنا من يعطي الجزيل ويحب الثناء غيره، و لا أن تعرض بإنسان وتحطه عنه وتجعله لا يعطي ولا يرغب كما يرغب، ولكنك تريد أن تحقق على السامع أن إعطاء الجزيل وحب الثناء دأبه وأن تمكن ذلك من نفسه.

تعجيل المسرة أو المساءة :كذلك من الأغراض التي يتقدم فيها المسند إليه على المسند (الفعل) تعجيل المسرة نحو قولنا: أبوك عاد لمن كان أبوه غائبا، أو المساءة مثل قولنا: السفاح حضر.[46]

إظهاره وتعظيمه أو تحقيرهوذلك نحو قوله تعالى: (اللهُ يَستهزئُ بهم) البقرة 150 ونحو قولنا: السلطانُ حضرَ، والغبيُ جاء،[47] فتقدم الفاعل لأجل هذه النكتة البلاغية

وأغراض التقديم والتأخير كثيرة يضيق هذا المختصر لذكرها جميعا ولذلك نكتفي بهذا القدر.

تنبيه:إذا كان المسند إليه نكرة وتقدم على الفعل، كان المراد تخصيص الجنس أو الواحد، تقول: (حضر رجلٌ) إذا كان المخاطب خالي الذهن، فإن قلت (رجلٌ حضر) كان السامع يعلم أن حضوراً

حصل، ولكنه يجهل جنس الحاضر، أو يظن أنه امرأة فيقال له: رجلٌ حضر أي لا امرأة، أو كان يظن رجلان فيقال له: رجلٌ حضر أي لا رجلان.

وليتضح منهج السامرائي أكثر فأكثر أعني اعتناءه بالمعنى وبعده عن الشكلية، أذكر شيئا من دراسة القدامى في هذا الباب، حتى يقف القارئ على المفارقة الهائلة بين الدراستين.

-قال ابن مالك في الالفية – باب الابتداء-[48]

ورفعُوا مُبتدًابالابتدا كذاك رفعُ خبر بالمبتدا

قال الشارح العلامة: مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ، فالعامل في المبتدإ معنوي، والعامل في الخبر لفظي، وذهب قوم إلى أن العامل في المبتدإ والخبر الابتداء، فالعامل فيهما معنوي.[49]إلى آخر كلامه ...

-يقول ابن مالك:[50]

والأصلُ في الأخبار أن وجوزا التقديم إذ لا تؤخرَا ضَررا

فامنعهُ حين يستوي عرفا ونكرا عادمي بيان الجزآن

كذا إذا ما الفعلُ كان أو قصد استعماله الخبرا منحصرا

أو كان مسنداً لذي لام أو لازم الصدر كمن لي الابتدا مُنجدا.

- قال الشارح: الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وذلك لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ، فاستحق التأخير كالوصف، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبس أو نحوه على ما سيُبيّن، فتقول: قائم زيد، وقائم أبوه زيدٌ..[51]

قارن بين كلام ابن عقيل في قضية التقديم والتأخير وكلام السامرائي، أين المعنى؟

وهكذا لو رجعت إلى كتب أخرى لوجدت الأمر كذلك، كالمفصل للزمخشري وشرح المفصل لابن يعيش، والتسهيل لابن مالك وغيرها، فإنك لا تكاد تجد المعنى إلا نزرا يسيرا.

ولا يعني هذا الكلام بتاتا أن نحاتنا كانوا يجهلون ذلك، لا بل نعني بهذا الكلام نهجهم الذي سلكوه في دراسة النحو، وهو فصلهم علم المعاني عن النحو، وانشغالهم بنظرية العامل التي كان لها الحظ الأكبر من عنايتهم واهتمامهم.

3-3 الحذف والإضمار: لم يحظ الحذف بدراسة وافية ومستقلة في كتب النحو بل كان شتاتا في مصنفاتهم، هذا بالإضافة إلى اتسامه بالطابع الشكلي الذي سيطر على دراستهم، فلقد تكلموا وأطالوا الكلام حول ذكر مواطن الحذف وشروطه وأنواعه أما المعنى فقليل أن يحوموا حوله، شأنه في ذلك شأن قضية التقديم والتأخير، بل شأن الدرس النحوي عموما.

وقد كان للسامرائي موقف من قضية الحذف لا يختلف عن الذي ذكرناه، من تتبع للمعاني والدلالات التي انطوت وراء هذه المواطن، فلا يمرّ على موضع حذف في باب من أبواب النحو إلا وقد قتله بحثا من خلال بيان دلالته ومعانيه.

وسنعرض لنماذج من كتابه معاني النحو، حتى نقف على جهوده وإبداعه بجلاء ووضوح.

3-3-1 نماذج من قضية الحذف:

الحذف في ظاهرة القطع:تقول: مررت بعبد الله فخرُ الدين، بالقطع إلى الرفع، ومررت بعبد الله فخرَ الدين، بالقطع إلى النصب، فما دلالة ذلك؟

يقول السامرائي: يفيد القطع أن المسمى قد اشتهر باللقب المذكور، بحيث يعلمه كل أحد، فإذا قلت: رأيت عليا زينُ العابدين، علم من ذلك اشتهار علي بهذا اللقب شهرة لا تخفى على أحد، ولا يراد من اللقب المقطوع مجرد تمام توضيح العلَم، لأن العلَم إذا كان لا يتعين إلا باللقب فإنه لا يجوز قطع لقبه، لأنه لا قطع مع الحاجة.[52]

ثم إن القطع إما أن يكون إلى الرفع أو إلى النصب، فتقول: مررت بخالد سيفَ الله بالنصب، أو سيفُ الله بالرفع فما دلالة ذلك؟

يقول السامرائي: **"**القطع إلى الرفع أقوى من القطع إلى النصب، لأن القطع إلى الرفع يكون على إضمار اسم، وأما القطع إلى النصب فعلى تقدير حذف فعل، والاسم أقوى من الفعل وأثبت"، [53]لأنه يدل على الثبوت، بخلاف الفعل الذي يدل على التجدد والحدوث، وعلى ذلك فإن كنت مادحا باللقب فاقطع إلى الرفع، لأنه أبلغ في الدلالة.

هكذا عالج السامرائي الحذف في ظاهرة القطع بالنظر إلى المعنى، بينما لو رجعنا إلى القدامى لوجدنا دراستهم لا تعدوا الجانب الشكلي للكلام، يقول ابن مالك:[54]

وارفع أو انصب إن قطعتَ مُبتدأ أو ناصبًا لن يظهرا مُضمرا

أي إذا قطع النعت عن المنعوت رفع على إضمار مبتدأ، أو نصب على إضمار فعل نحو: مررت بزيد الكريمُ، أو الكريمَ.

أين المعنى؟ وأين هذه الدراسة من دراسة السامرائي؟

-حذف نون كان المجزومة:يقول النحاة: إن نون كان تحذف تخفيفا لكثرة الاستعمال، بشرط أن يكون الفعل مجزوما بالسكون وألا يليه حرف ساكن، قال ابن عقيل: "حذفوا النون بعد ذلك لكثرة الاستعمال،

فقالوا: لم يك، وهو حذف ليس لازما ومذهب سيبويه ومن تابعه أن هذه النون لا تحذف عند ملاقاة ساكن، فلا تقول: لم يك الرجل قائما، وأجاز ذلك يونس...."[55].

علق السامرائي على هذا الكلام فقال: "هذا الكلام صحيح، غير أن البليغ لا يحذف لمجرد التخفيف، وإنما لغرض بلاغي يقتضيه المقام، نعم قد يضطر إلى ذلك في شعر أو نحوه، ولكن في اختيار الكلام لا يفعل ذلك لمجرد التخفيف، فلقد حذفت النون من كان المجزومة سبع عشرة مرة في القرآن الكريم، ولم تحذف مع إمكان الحذف في سبعة وخمسين موطنا، وما ذلك إلا لسبب بلاغي يقتضيه المقام"،[56] وهذا كله رد على كلام ابن عقيل والنحاة، فليس كثرة الاستعمال وليس التخفيف هما السبب في حذف هذه النون، فما هو إذن الغرض البلاغي في مثل هذا الحذف؟.

ذكر السامرائي أن أغراض حذف هذه النون كثيرة راجعة إلى المقام وظروف الكلام، ومن ذلك على سبيل المثال: الإسراع**:** فإن المقام قد يقتضي الإسراع ولا يقتضي الإطالة في الكلام، فتوجز في كل شيء حتى في حذف الحروف، فتقول لولدك الذي أدركه السفر العاجل مثلا: لاتك غافلا، أو ما أشبه ذلك، إلى غير ذلك من الأغراض.

-حذف المفعول: حذف المفعول به على ضربين:

- أن يحذف من الكلام لفظا لكنه مراد معنى وتقديرا، وهو الذي يسميه النحويون (الحذف اختصارا)، ولا يحذف إلا لدليل، كقوله تعالى: (والحَافظينَ فُروجَهُم والحَافظات والذاكرينَ اللهَ كثيرًا والذّاكرات) الأحزاب35، وكقوله عز وجل (وأضلّ فرعونُ قومَه وما هدَى) طه79، أي و ما هداهم.[57]

الآية الأولى حذف المفعول لدلالة ما قبله عليه وهذا واضح، لكن ما هي النكتة في الحذف في الآية الثانية.

قال السامرائي: "الحذف هنا له غرض لطيف علاوة على الإيجاز، وذلك أنه أخرجه مخرج العموم، أي أن فرعون لا يتصف بصفة الهداية البتة، وذلك أنه لو قال: وما هداهم، لكان عدم الهداية مقيدا بقومه"[58] إذ يحتمل أنه هدى غيرهم، لكنه قال: وما هدى، أي وما هدى أحدا.

- ويذكر النحاة أن المفعول قد يحذف لتناسب الفواصل كقوله تعالى: (مَا ودَّعكَ ربُّك وما قَلَى) أي: وما قلاك.[59]

قال السامرائي: "غير أنني أرى لهذا الحذف غرضا بديعا وسرا لطيفا علاوة على ما ذكروا، وهو أن الحذف ها هنا للإكرام والتعظيم، وذلك أنه تعالى لم يرد أن يواجهه بالقلى فيقول: وما قلاك".[60]

وهذا التفسير والذي قبله، من إبداعات السامرائي واجتهاداته التي تدل على عقليته الفذة وقدمه الراسخة في هذه الصناعة.

- ألا يذكر المفعول، وهو غير مراد وهو الذي يسميه النحويون الحذف اقتصاراً.

قال السامرائي: " والحقيقة أن هذا ليس من باب الحذف، بل هو أن تقتصر على الحدث وصاحبه من إرادة المفعول، وليس له تقدير ونية وذلك بحسب القصد والحاجة، فقد تكون الحاجة إلى أن تذكر مفعولين كقوله تعالى: (إنّا أعطينَاك الكوثَر)،[61] الكوثر01، وقد يتعلق الغرض بذكر مفعول واحد، وذلك نحو قوله تعالى: (ولسوفَ يُعطيكَ ربُّكَ فترضَى) الضحى05، ونحوه أن تقول: هو يطعم اللحم ويكرم الدنانير، فقد ذكرت أنه متصف بصفة إطعام اللحم، وإكرام الدنانير ولم يتعلق غرض بذكر آكل اللحم وآخذ الدنانير، بل أردت أن تقول هذه صفته وخصلته وأنه مختص بهذا النوع من الإطعام والإكرام.[62]

وقد يراد مجرد الحدث مسندا إلى فاعله دون تعلقه بشيء آخر، فلا تذكر له مفعولا، كأن تقول: (هو يكرم ويطعم) أي هو متصف بهذه الصفة ولا تريد أن تذكر ماذا يكرم ويطعم.[63]

ومن هذا الباب قوله تعالى: (فأمَّا من أعطَى واتّقَى) الليل05، ولم يذكر من أعطى ولا ما أعطى، وإنما أراد أن يصفهم بصفة العطاء والتقوى، ونحوه قوله تعالى: (لا يَضلُّ رَبّي ولا ينسَى) طه52، أي لا يتصف بالنسيان، ألا ترى لو قلت:(هو لا ينسى المواعيد) لكنت قيدت عدم النسيان بالمواعيد وقد ينسى غيرها، بخلاف ما لو قلت:(هو لا ينسى) أي غير متصف بالنسيان.[64]

فالمفعول في مثل هذه التعبيرات غير مراد ولا يصح تقديره، ولو كان الفعل متعديا في الأصل، لأن تقدير أي مفعول مفسد للمعنى، وهذا إنما يكون بحسب قصد المتكلم وظروف الكلام.

وإذا فهمت ذلك عرفت أن أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية، فهم يذكرونها تارة ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين، من غير أن يتعرضوا لذكر المفعول به، فإذا كان الأمر كذلك كان الفعل المتعدي كغير المتعدي في مثل هذه الحالة.

ومن هنا أيضا تعرف خطأ بعضهم حينما يقولون إن المفعول يحذف كثيرا في هذا الباب (باب أعطى)، وأن ذلك حكم مرده إلى نظرية العامل التي سيطرت على النحو العربي، والتي لم تكن لتكون لو أن النحاة كانوا ينتهجون نهجا لغويا في دراستهم.

وأكتفي بهذا القدر من الأمثلة، لأن غرضنا هو التمثيل لبيان منهج السامرائي النحوي وليس تحليل الأمثلة في حد ذاتها.

3-3-2أغراض الحذف:ذكر السامرائي في كتابه -الجملة أقسامها وشروطها-أغراضا عديدة للحذف، نذكر منها:

- **الإيجاز والاختصار:**نحو قوله تعالى: (فأتُوا بسُورة من مثله)، (فذُوقُوا فما للظّالمينَ من نصير) أي فذقوا العذاب، ونحو (ذَرني ومَن خلقتُ وَحيدًا) أي خلقته، ونحو "الهلال والله، أي هذا الهلال والله"[65]، وأمثال ذلك كثير، وهذا أعني -الحذف للإيجاز-، هو أشهر أغراض الحذف.

- **ظهور المعنى:** وذلك نحو قوله تعالى: (أُكُلُهَا دائمٌ وَظلُّها) أي دائم.

وقول الشاعر:

نحنُ بما عندَنا وأنتَ بما عندكَ راض والرأيُ مختلفُ[66]

فالمثال الأول يستشهد به النحاة لحذف الثاني إذا دل الأول عليه، وهو الأكثر في اللغة، والبيت الثاني يستشهد به النحاة لحذف الأول لدلالة الثاني عليه، وهو قليل بالنسبة إلى المثال الأول.

جاء في معاني القرآن للفراء "وإذا كان المعنى معلوماً، طرح منه ما يرد الكلام إلى الإيجاز".[67]

وهذا الغرض يرجع إلى الإيجاز والاختصار كما قال الفراء، فلا أدري لماذا ذكره السامرائي استقلالاً!

- **الإبهام:** وذلك إذا كنت تريد إبهام أمر ما على مخاطبك فتحذفه نحو قولك: لمن قال لك: ألا تعطي كما أعطى الآخرون؟ فتقول:" أنا أعطيت، فيقول لك: من أعطيت وكم أعطيت؟ فتقول: لقد أعطيت وكفى، فتبهم مقدار ما أعطيت، والجهة التي أعطيتها.[68]

ومثله أن تقول: كُسر الزجاجُ، بحذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه، إذا أردت الإبهام وستر الفاعل من الفضيحة مثلا، والأمثلة في ذلك كثيرة.

الاحتقار: وذلك كأن تقول: غبيٌ، حمار، كلب، فيقول لك صاحبك: من هو؟ فتقول: لا أريد أن أجري اسمه على لساني، لا أريد أن أذكره، فلا تذكره احتقاراً له، وجعلوا منه قوله تعالى:" (كتبَ الله لأَغلبنَّ أنَا ورُسُلي) المجادلة 21 أي الكفار،[69] فحذفهم استحقاراً لهم، فإنه له لا يحسن مقابلة الله وقوته وقدرته بالكفار، وقد قيل في المثل:

ألم تر أنّ السيف ينقص إذا قلنا إنّ السيف أمضى من

التعظيم والتفخيم: وذلك لأن الحذف يذهب الذهن كل مذهب لما فيه من الإبهام، نحو قوله تعالى:ﭐﱡ ﲓ ﲔ ﲕ ﲖ ﲗ ﲘ ﲙ ﲚ ﲛ □ ﲜ ﱠالأنفال50، وقوله:ﭐﱡ □ □ □ □ □ ﱠالانشقاق01" فقد جعل الجواب مما يضيق الكلام عن وصفه.[70]

قلت: والحقيقة أن مثل هذه الصورة تتكرر كثيرا في القرآن الكريم، خصوصا جواب لو الشرطية، فقد وقفت على كثير من الشواهد القرآنية، كقوله تعالى: (ولو ترَى إذ وُقفُوا على النَّار)، وقوله تعالى: (كلاّ لو تعلمُونَ علم اليقين)، وقوله تعالى:" (ولو أنّ قُرآنا سُيِّرَت به الجبَالُ ....)" وأمثال ذلك كثير.

وللعلامة الفخر الرازي كلام نفيس في هذا الباب لا بأس من نقله كاملا: "(قوله تعالى: ولو تَرى إذ وُقفوُا على النَّار) يقتضي جوابا، وقد حذف تفخيما للأمر وتعظيما للشأن، وأشباهه كثير في القرآن والشعر، وحذف الجواب في هذه الأشياء أبلغ في المعنى من إظهاره ألا ترى أنك إذا قلت لفلان : والله لئن قمت إليك وسكت عن الجواب، ذهب فكره إلى أنواع المكروه من الضرب والقتل والكسر وعظم خوفه، لأنه لم يدر أي الأقسام تبغي، ولو قلت : والله لئن قمت إليك لأضربنك، فأتيت بالجواب لعلم أنك لن تبلغ شيئا غير الضرب فثبت أن حذف الجواب أقوى تأثيرا في حصول الخوف".[71]

التوسع في المعنى:

أولا: ينبغي أن نعلم أن الحذف قسمان:

- قسم لا يؤدي إلى إطلاق في المعنى ولا إلى توسع فيه، وهو ما يتعين فيه المحذوف، كقوله تعالى: (وَقيل للذين اتَّقَوا ماذا أنزَل ربُّكم قالُوا خَيراً) النحل30، أي أنزل خيراً، ونحوه أن تقول: ماذا تشرب؟ فتقول: لبنا، أي أشرب لبنا.

- والقسم الآخر وهو الذي يؤدي إلى التوسع في المعنى، وذلك إذا لم يتعين فيه المحذوف، فيحتمل عدة تقديرات فما صح تقديره وأمكن أن يكون مرادا في سياقه كان ذاك من باب التوسع في المعنى.[72]

وأكتفي لذلك بمثال واحدا، هو من روائع الحذف التي جاءت في النظم القرآني: قال تعالى:ﱡ ﱠ ﱡ ﱠ سورة النّساء127.

قال السامرائي: "فهذا يحتمل أن يكون التقدير: وترغبون عن أن تنكحوهن ...وأن يكون أيضا: لا ترغبون في أن تنكحوهن، والمعنيان مرادان والحكم يشملهما معاً".

قلت: اعلم أولا أن مذهب الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير إنّ وأن، بل يقتصر فيه على السماع، قال ابن مالك: [73]

وعـدّ لازمًـا بحـرف جـر وإن حُـذف فالنصـبُ للمُنجَـر

نقـلاً وفـي أنَّ وأن يطـردُ مـع أمْـن لـبس كعجبـتُ أن يـدُو

- واعلم أيضا أنّ (إنّ وأنّ) يجوز حذف حرف الجر معهما قياسا مطردا بشرط أمن اللبس كقولك: عجبت أن يدوا، والأصل عجبت من أن يدوا،[74] أي من أن يعطوا الدية، ومثال ذلك مع أنّ بالتشديد: عجبت من أنك قائم، فيجوز حذف (من) فتقول : عجبت أنك قائم، فإن حصل لبس لم يجز الحذف نحو : (رغبت في أن تقوم) فلا يجوز حذف (في) لاحتمال أن يكون المحذوف (عن) فيحصل اللبس، لأن رغب يتعدى بالحرفين معا.

- بعد هذه المقدمة اليسيرة نعود إلى الآية الكريمة (وترغبُونَ أن تنكحُوهنّ) كيف صح حذف حرف الجر مع رغب، مع احتماله المعنيين المتضادين؟

أُجيب بأن المعنيين هنا مرادان.

- فإذا قدرته بـ (عن) كان معنى الآية: ترغبون عن نكاحهن لقلة مالهن وجمالهن، أي كما أنكم ترغبون عن نكاحهن إن كن قليلات مال وجمال، فلا يحل لكم نكاحهن إن كن ذوات مال وجمال إلا بالإقساط إليهن في حقوقهن.

وإذا قدرته بـــ (فـي) كـان المعنـى: ترغبـون فـي نكـاحهن إن كـن متصفات بالجمال وكثرة المال مع أنكم لا تقسطون إليهن.

هذا هو السر في حذف حرف الجر في الآية، ليجمع معنيين مقصودين، بينما لو ذكر أحد حرفي الجر لتعينت الدلالة وضاق المعنى.

قلت: وقضايا النحو كثيرة والكلام عنها يطول، وأكتفي بهذه الثلاث، لأن غرضنا هو بيان نهج السامرائي في الدراسة النحوية.

خاتمة:

من خلال ما تقدم يمكن أن نسجل أهم النقاط التي تتمخض عن هذا البحث:

- كشف البحث عن المفارقة الهائلة بين دراسة النحويين القدامى ودراسة السامرائي الحديثة، فالأولى تغلب الجانب الشكلي، والثانية تغلب جانب المعنى.

- السامرائي كان بدعا في منهجه، فريدا في دراسته، له الأثر البالغ والفضل العظيم على النحو العربي، فقد استطاع أن يخلص النحو من الشكلية التي علقت به، ويضيف المعنى إلى حيز الدراسة النحوية.

- إن دراسة النحو على أساس المعنى هو الأساس المعتمد عليه، والمعول عليه، الذي لا يجوز لأي باحث الحيدة عنه.

- كشف البحث أن سبب شكلية النحو العربي يعود إلى نظرية العامل من جهة، وإلى فصل علم المعاني عن النحو من جهة أخرى، مع أنه في الحقيقة جزء لا يتجزأ من ماهية علم النحو كما سبق بيان ذلك.

- كشفت الدراسة عن مدى أهمية قضايا النحو في توليد الدلالة: الإعراب، والتقديم والتأخير، والحذف....

قلت:

وهكذا تجد حلاوة ومتعة في دراسة النحو عند السامرائي، وأنت تنظر في التراكيب النحوية، والأوجه التعبيرية، وما انطوت عليه من معان جليلة، ودلالات متنوعة، تجعلك شغوفا بالنحو ودراسته، وتجعلك تحس بعظمة هذه اللغة ومكانتها، وصدق السامرائي إذ قال: "إن دراسة النحو على أساس المعنى، علاوة على كونها ضرورة فوق كل ضرورة، تعطي هذا الموضوع نداوة وطراوة، وتكسبه جدة وطرافة، بخلاف ما هو عليه الآن منجفاف وقساوة".

هوامش:

[1]- فاضل السامرائي، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1 2000، ص08

[2] -المرجع نفسه، ص09.

[3]- أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن مبارك، دار النفائس بيروت، ط3، 1979، ص 101.

[4]- أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي،حاشيةالصبانعلىشرحالأشمونيالألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1417 هـ، ج1، ص 18.

[5]- أبو الفتح عثمان، ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ج1، (د.ت)، ص 34.

[6]- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1992، ص 01.

[7]- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت ط2 1986، ص 28.

[8]-ينظر إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 25.

[9]- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 17.

[10]-إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 25.

[11]- فاضل السامرائي، معاني النحو، ج1، ص 05.

[12]-ينظر المرجع نفسه، ج1، ص،08.

[13]- ينظر مهدي المخزومي، ص 161.

[14]- فاضل السامرائي، معاني الأبنية، دار عمار، عمان، ط2، 2107، ص 05.

[15]- فاضل السامرائي، معاني النحو، ج1، ص، 08.

[16]- أبو بكر بن الانباري، أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبعة الشرقي بدمشق، 1957.ص18.

[17]- فاضل السامرائي، معاني النحو، ج1، ص23.

[18]- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 69.

[19]- المرجع نفسه.ص69

[20]- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1966 ص 225.

[21]- ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص 198.

[22]- ينظر المصدر نفسه، ج1، ص 198.

[23]- ينظر فاضل السامرائي، معاني النحو، ج1، ص 27.

[24]- أبو بكر بن الأنباري، أسرار العربية، ص، 34.

[25]- معاني النحو، فاضل السامرائي، ج1، ص 35.

[26]-المرجع نفسه، ج1، ص 32.

[27]- ابن مالك الأندلسي، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، دار ابن حزم، بيروت ط1، 2102، ص 65.

[28]-الجملة والمعنى، فاضل السامرائي، ص 50.

[29]-المرجع نفسه، ص50.

[30]-المرجع نفسه، ص51.

[31]-جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، حيدر آباد، الركن، 1359 ه، ط2 ج3، ص 224.

[32]-ينظر فاضل السامرائي، الجملة والمعنى، ص 53.

[33]-الحسن بن عبد الله أبو سعيد السيرافي، شرح الكتاب، تح: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008، ج1، ص263.

[34]-ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص 72.

[35]-عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود شاكر، مكتبة الخانجي القاهرة، ص 106.

[36]-ابن مالك، متن الألفية، ص 30

[37]-فاضل السامرائي، معاني النحو، ج 1، ص 150.

[38]-ينظر المرجع نفسه، ج1، ص 150.

[39]-يحي بن حمزة العلوي، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، تح: عبد الحميد الهنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، دت، ج1، ص 150.

[40]-فاضل السامرائي، معاني النحو، ج1، ص 153.

[41]- ينظر المرجع نفسه، ص 164.

[42]- ابن مالك، متن الألفية، ص 30.

[43]-فاضل السامرائي، معاني النحو، ج1، ص 158.

[44]-ينظر المرجع نفسه، ج1، ص 159.

[45]-ينظر عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 49.

[46]-فاضل السامرائي، معاني النحو، ج1، ص 160.

[47]-المرجع نفسه، ج1، ص 160.

[48]-ابن مالك، متن الألفية، ص 28.

[49]- بهاء الدين ابن عقيل، شرح الألفية، تح: محي الدين عبد الحميد، دار التراث القاهرة، ط21، 1400.ج1 ص210.

[50]-ابن مالك، متن الألفية، ص 30

[51]-ينظر ابن عقيل، شرح الألفية، ج1.ص227.

[52]- فاضل السامرائي، معاني النحو، ج1، ص 74.

[53]-المرجع نفسه، ج1، ص75.

[54]-ابن مالك، متن الألفية، ص96.

[55]- ابن عقيل، شرح الألفية، ج1، ص 118.

[56]-فاضل السامرائي، معاني النحو، ج1، ص230.

[57]-ينظر المرجع نفسه، ج2، ص 93.

[58]-المرجع نفسه، ج2، ص93

[59]-المرجع نفسه، ج2، ص93.

[60]-المرجع نفسه، ج2، ص93.

[61]-المرجع نفسه، ج2، ص 94.

[62]-ينظر المرجع نفسه، ج2، ص94.

[63]-ينظر المرجع نفسه، ج2، ص94.

[64]-المرجع نفسه، ج2، ص94.

[65]-فاضل السامرائي، الجملة أقسامها وشروطها، دار الفكر، بيروت، ط2، 1427ه ص96.

[66]-ينظر المرجع نفسه، ج2، ص96.

[67]-أبو زكرياء الفراء، معاني القرآن، مطبعة دار الكتب المصرية، 1955، ج2، ص 278.

[68]-الجملة أقسامها وشروطها، فاضل السامرائي، ص 98.

[69]-المرجع نفسه، ص98.

[70]-المرجع نفسه، ص98.

[71]-محمد الرازي فخر الدين ، التفسير الكبير، دار الفكر، بيروت، ط1، 1981 ج12،ص 200.

[72]- ينظر فاضل السامرائي، الجملة والمعنى، ص 180.

[73]- ابن مالك، متن الألفية، ص .54.

[74]- ينظر ابن عقيل، شرح الالفية، ج2، ص 151.